

الوظيفة الثالثة للتعليم العالي

- أبعاد جديدة بين التدريس والبحث العلمي-

بوعزرع لامية باحثة في الدكتوراه
جامعة باجي مختار -عنابة-
مخبر التنمية والتحولات الكبرى في الجزائر

ملخص:

أصبح تقدم المجتمعات في هذا العصر يقاس بمدى قدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها والتحكم في تقنيات التكنولوجيا حتى تستطيع أن تضمن لنفسها مكان في عالم تسوده التنافسية، من هذا الإطار تأتي أهمية ودور التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة كسبيل لتحقيق هذه الأهداف،ومن هذا المنطلق يجمع كثير من المختصين والخبراء على الدور الريادي لمؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع والإسهام في عملية التنمية ونقل الثقافة والحفاظ على الهوية الاجتماعية والعمل على تكوين رأس المال البشري،ونقل المعارف والتقنيات،وتقديم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد في المجتمع،وغيرها من الأدوار والوظائف التي تصب كلها فيما يسمى بالوظيفة الثالثة للتعليم العالي، وفي هذا السياق جاء هذا المقال للوقوف بشيء من التحليل على أهم أبعاد ومؤشرات هذه الوظيفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛رأس المال البشري؛البحث العلمي؛المجتمع.

Abstract:

The progress of societies in this age is measured by the extent to which they can produce and develop knowledge and control technology techniques so that they can guarantee themselves a place in a competitive world. From this perspective comes the importance and role of education in general and higher education in particular as a way to achieve these goals. This approach many specialists and experts agreed upon the leading role of institutions of higher education in the service of society and contribute to the process of development and transfer of culture and preservation of social identity and work on the formation of human capital, the transfer of knowledge and techniques, the provision of services directly to individuals in society, and other roles and functions that all belong to the third job of higher education, and in this context this article came to analyze the most important dimensions and indicators of this function.

Key words: higher education, human capital, scientific research, society.

مقدمة:

يعد التعليم العالي أهم استثمار للمجتمعات البشرية والشعوب المتقدِّمة ؛ لما يحتله من مكانة في تهيئة الأطر الفنيَّة والعلميَّة المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وباعتبار هذا القطاع هو أولى القطاعات التعليمية المنوطة بها هذه المهمة ؛ برزت الحاجة الماسة إلى تغييره وتطويره خاصة فيما يخص الأدوار والوظائف التي يقوم بها نحو



المجتمع الذي هو جزء منه حتى يواكب مسيرة الأحداث الجارية والتقدم السريع الحاصل في العالم. فاختلفت أدوار التعليم العالي ووظائفه في طبيعتها ومحتواها على أساس أنه الأكثر تطوراً وتأثيراً في حياة المجتمعات عبر مختلف العصور، فكلما كان قادرا على إنتاج المعرفة والاحتفاظ بها، وتوصيلها، وتطبيقها، وقادر أيضا على بناء الفرد المقتدر، كلما تمكن على خدمة المجتمع وتطويره بشكل أكثر فعالية ومرونة.

الإشكالية:

كان ينظر إلى التعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة على أنه عبارة عن استهلاك لخدمات تعليمية تقدمها الدولة لمواطنيها كواجب عليها نحوهم وليس له أي مردود اقتصادي،ولقد سادت هذه النظرة في العديد من الدول النامية ولازالت حتى اليوم، أما الجامعات في العصر الحديث فاختلفت عن كونها مجرد جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية إلى جامعات تعنى بمطالب وحاجات مجتمعاتها، وتحاول أن تحققها من خلال ما تعده من العناصر البشرية لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وهذا ماهو سائد في الدول المتقدمة والتي ترى في التعليم العالي استثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر أهم من رأس المال المادي ومحرك له.

هذه النظرة جعلت الدول تركز على التعليم باعتباره استثمار له مردوده المادي ، فبدأت بوضع الخطط والبرامج والأهداف وتوفير الإمكانات المادية والأبنية التعليمية والمناهج الحديثة بهدف الرقي برأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية المؤهلة لتحمل مسؤولياتها داخل المجتمع ،فالتعليم العالي من هذا المنطلق يعد مصدراً رئيس وعنصراً مهم لتحقيق التنمية الشاملة عبر مخرجاته التي تعد مدخلات مهمة لرفع المستوى القومي العام في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية .ولكي تستطيع الجامعات رسم رؤية صحيحة تستطيع من خلالها تحقيق احتياجاتها الرئيسة، فإن دورها مناط، كما هو سائد في الأدبيات الخاصة بالتعليم العالي،بثلاثة وظائف رئيسة، وهي : التدريس،والبحث العلمي، والوظيفة الثالثة،هذه الأخيرة والتي هي خلاف للوظيفتين الأولى والثانية المعروفتين من حيث المفهوم ومؤشرات القياس، ما زال يعتريها نوع من الغموض من حيث مفهومها وأبعادها ومؤشرات قياسها، فالعديد من عناصرها ممارستها تكون تحت مظلة التدريس والبحث العلمي.من هذا المنطلق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي:

- ما هي الوظيفة الثالثة للتعليم العالي .وما هي أهم أبعادها ومؤشراتها ؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتكزت خطتنا على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أولا- لمحة تاريخية حول تطور وظائف وأدوار التعليم العالي.

ثانيا- التعليم العالي وخدمة المجتمع.

ثالثا- أبعاد الوظيفة الثالثة للتعليم العالي.



أولا: لمحة تاريخية حول تطور وظائف وادوار التعليم العالي: لقد كانت الجامعة في أوروبا في بداية نشأتها في القرن18م عبارة عن اتحادات تضم الطلبة والأساتذة لكنها تميزت بسيطرة التعليم الديني وسيطرة الكنيسة وهو ما أبعدها عن دورها تماما ، كما لم تساهم بأي شكل من الأشكال في قضايا المعرفة الصانعة للمستقبل وظلت الجامعات على هذا الحال إلى غاية القرن 19 حيث بدأت بالتفتح على المجتمع والخروج من عزلتها ومن ثم محاولة احتلال مكانتها في إنتاج المعرفة بكل أنواعها،والاقتراب من هموم المجتمع الأوروبي وما ساده من علاقات بين الجماعات والأفراد ضلت لسنوات طويلة تخضع للواقع المزري وتتعايش معه. وهذا ما حاولت الجامعة التصدي له من خلال الفكر الإنساني المستنير الذي يدعو إلى اقتحام المستقبل و تأسيس علاقات في ظل ثقافة جديدة تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع و تدفع عجلة التنمية بخلق الفكر الحر و المناداة بالعدل و المساواة (1) .

كان السبب وراء زيادة الجامعات في أوربا وتطور التعليم العالي بها عدة أسباب أهمها حركات الإصلاح السياسي التي عرفها المجتمع الأوربي والتي شجعت على زيادة الحرية الفكرية وزيادة الاهتمام من طرف الطبقات النبلاء بالتعليم خاصة في القرن17و18م،وبروز الأهمية الأكاديمية للجامعات في المجتمع وما تلعبه من دور كبير في نشر المعارف وتكوين الأفراد والقياديين في مختلف التخصصات. وساهمت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن 18م والتي انتشرت في كامل أنحاء العالم لتكون بذلك محفزا كبيرا للنشاط الفكري في مختلف العلوم. ما أدى إلى ظهور دور جديد للجامعة هو البحث العلمي في العديد من العلوم أهمها العلوم الطبيعية والكيمياء والبيولوجيا والعلوم التطبيقية والهندسة والمعادن والكهرباء الطب التطبيقي والعلوم الإنسانية والاجتماعية .وفي القرن 19م ارتفع عدد الطلبة وبدأ خروج المرأة للعمل و الدراسة خاصة بعد انتقال أوربا من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الذي يتطلب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة والخبراء في المجال الاقتصادي مما الق على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية توفير هذا الكم و النوع من الإطارات المطلوبة لسد حجات المجتمع(2).

فشهدت كل من فرنسا وألمانيا تغيرات جذرية في مجال التعليم العالي خلال هذه الفترة وظهر مع هذا التغير تيارات ونماذج خاصة بالتعليم العالي تميزت بها دول أوربا وتأثرت بها فيما بعد باقي دول العالم،فبرزت هناك ثلاثة نماذج رئيسية تم توارثها عن هذه القوى العظمى في نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين ومازال تأثيرها باقي إلى حد اليوم في العديد من دول العالم رغم تغيير بعض مبادئها. وفي ما يلي استعراض لأهم هذه النماذج(3).

الجدول رقم (01): يبين النماذج الوظيفية للتعليم العالي في أوربا.

النموذج الألماني (جامعة البحث العلمي)	النموذج الانجليزي (جامعة التكوين)	النموذج اللاتيني (جامعة مهنية)



مطبق في: **ألمانيا،النمسا،المجر،دول البلطيق، سويسرا ،الألمانية.** **– هدفها البحث العلمي بالدرجة الأولى.**	مطبق في جامعة اوكسفورد خاصة ايرلندا،اسكتلندا. * لكنه في هذين الأخيرين ينجذبان نوعا ما نحو النموذج الألماني و اللاتيني وساد كذلك الجامعات الأمريكية. **–هدفها تقديم ثقافة عامة وتعليم للطلبة في مجالات المعرفة المجردة وهذا عن طريق ربط الاهتمام بالقيم الثقافية وليس بالقيم العلمية.**	مطبق في فرنسا،بلجيكا،سويسرا الفرنسية،ايطاليا البرتغال،اسبانيا و إن كانت هذه الأخيرة قد حاولت الجمع بين النماذج الثلاثة **– هدفها التكوين المهني.**

المصدر : رفيق زراولة ، المرجع السابق ، ص 113.

ومن خلال هذا التصنيف نخلص إلى أن النموذج الألماني منح البحث العلمي درجة كبيرة من الاهتمام وهي فكرة الجامعة الأصلية حيث تعد الجامعة الألمانية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي(4).

في حين اهتم النموذج الانجليزي بالجانب التكويني للفرد من أجل خدمة المجتمع، فتحول النظام التعليمي الانجليزي إلى نظام التلمذة الصناعية حيث تتكفل الجامعات والكليات بالتلقين النظري للطلاب ثم تقوم المؤسسات الصناعية بعملية التدريب العملي لهم عن طريق الاحتكاك المباشر بالعمل وبهذا أصبح التعليم الجامعي من خدمة إلى توجه عملي والتعامل معه كما لو كان مؤسسة إنتاجية(5).

أما النموذج الفرنسي فقد منح الأهمية والأولوية لتكوين الطلبة تكوينا مهنيا حيث تميزت الجامعة الفرنسية بدورها الأساسي وهو الاصطفاء الاجتماعي والتركيز على المعرفة النظرية مند القرن التاسع عشر، لكن هذه

النظرة ما لبثت أن تغيرت بسبب ما فرضته التطورات العالمية في جميع المجالات مما أدى بالجامعة الفرنسية إلى الانتباه إلى الدور الكبير الذي يمكن الجامعة أن تقدمه للمجتمع،وهذا ما أدى بالسلطات الحكومية إلى الانتباه إلى ضرورة تقييم نوعية التعليم الجامعي بما يتلاءم مع متطلبات العصر ،حيث جاء في تقرير لجنة التقييم الوطنية الفرنسية لسنة 1997م والتي كانت وظيفتها مراجعة البرامج وأساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة بشكل دوري. **"أن الصعوبات الحالية المتواجدة في سوق العمل ليست ناجمة إلا في حالات استثنائية، عن نقص في التكيف بين**



آليات العرض والطلب صحيح أن نوعية التدريب وارتفاع مستوى المعارف من شأنها مضاعفة الاحتمالات الإحصائية للتوظيف إلا أن جهاز التدريب يبقى عاجزا عن تعديل حجم العرض بحد ذاته"(6).

ومن خلال ما سبق نرى أنه مهما اختلفت نماذج الجامعات إلا أنها تبقى هي مركز تكوين رأس المال البشري القادر على قيادة التنمية بمختلف أشكالها، فالفرق بين دول العالم المتقدم ودول العالم المتخلف،لا يكمن في الغني والفقير بقدر ما يكمن في الفرق بين مستوى المعرفة لدى الأفراد فيها حيث يبقى الإنسان هو محرك التنمية، وهو مقر التخلف كما تعد الجامعة هي المسؤولة عن تكوينه،لهذا يجب الربط بين الأهداف الثلاثة الأساسية للجامعة وهي التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وخلق توازن بين هذه الأهداف من أجل بناء نموذج متكامل.

ويمكننا تلخيص أهم التوجهات والتيارات الفكرية التي عرفها التعليم العالي عبر مراحل تطوره في مايلي:

1- **التيار الفكري الأكاديمي**: المعروف بالتيار الأفلاطوني فهو يرى الجامعة بنظرة المعرفة البحثة وتكمن مهمتها الأساسية في إعداد النخب المختارة لقيادة المجتمع،فالجامعة ولقرون عديدة حافظت على مهمتها الأساسية وهي التركيز على المعرفة القائمة ونقلها من جيل إلى جيل أخر(7).كما أكد هذا الاتجاه على أن الدور الرئيسي للجامعة يتمثل في نشر المعرفة والحقيقة ومواصلة نقل التراث المعرفي والفكري والثقافي للمجتمع عبر الأجيال المتتالية و كذا تشجيع الإبداع الفكري للعلماء والمنظرين وهذا كله من اجل ترقية الفكر الإنساني والمحافظة على هوية المجتمع الفكرية والثقافية وعدم ربط التعليم العالي بعجلة الاقتصاد، وهذه الفكرة نجدها في كتابات **بيومان** في كتابه المعروف **"فكرة الجامعة"** حيث يعتقد" **أن للجامعة وظيفة واحدة هي المعرفة فقط وتقديمها إلى نخبة ممتازة من طلابها** "(8).

لقد ظهر هذا الاتجاه بناءا على رغبة المجتمع في تكوين اتجاهات فكرية والتي يتطلبها من أجل توفير نخبة مستنيرة تعمل على قيادة مجتمعها نحو الأفضل، كما كان من الضروري في تلك الحقبة الزمنية إيجاد نموذج مثالي والذي يجب تطبيقه لرسم حدود و سبل تطوير المجتمع.

ومع تطور المجتمع وحدوث التغيرات السريعة وفي مختلف الاتجاهات كما ذكرنا سابقا أصبح المشكل المطروح هل يبقى التعليم العالي في مكانه أو يجب تحوله إلى خدمة للمجتمع؟

فبعد توفير المجتمع للقيادات اللازمة، أصبح من الضروري خلط المعرفة بالواقع، وبهذا يصبح خريجي التعليم العالي هم أصحاب القرار في المجتمع وبالتالي تغيرت مهمة التعليم العالي فانتشرت الجامعات والمعاهد ومن هنا ظهرت اتجاهات وتيارات تبحث في الكيفية السليمة التي يتفاعل بها التعليم العالي مع المجتمع لقيادته نحو التقدم ومن بينها.

2- التيار التقدمي:ويعرف أيضا بالمفهوم النابليوني للجامعة ويعتبر بمثابة أول المفاهيم الحديثة التي قدمت لمحاولة تنظير وظيفة الجامعة الاجتماعية حيث يرى أنصار هذا الاتجاه انه من الضروري خلق المعرفة واكتشافها وتطويرها وعدم الاكتفاء فقط بنشرها.و يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي **ثورنستتاين فبلن** من الذين ركزوا على دور الجامعة في خلق المعرفة واكتشافها حيث يرى" **بأن الجامعة لكي تستحق أن تسمى جامعة لابد أن تكون لها مساهمة بارزة في**



الإبداع المعرفي والفكري من خلال البحث العلمي الموضوعي الجاد و إذا لم تكن كذلك فهي أحرى أن تكون مدرسة ثانوية"(**9**)وقد أخدت كل من جامعتي **اوكسفورد** و **كامبردج** بهذا التوجه فكانتا الأكثر نخبوية بين الجامعات الأوربية وقد قام القطاع الخاص بتمويلهما وحتى أدارتهما،وانتشر هذا النموذج في كثير من الجامعات الأوربية و كذا الأمريكية و الأسيوية(10).

ومع استمرار الجدل حول طبيعة دور الجامعة المعرفي إلا أنها بقيت ولوقت طويل في كثير من الدول تهتم بنشر المعرفة ونقلها أي اقتصر دورها على التدريس فقط واعتبرت المعرفة غاية في حد ذاتها، لهذا السبب كانت الجامعة مهمشة تماما وليست على دراية بما يحدث في المجتمع وأي تأثير خارجي كان يسبب أزمة بالنسبة للجامعة فتعرضت بالتالي لكثير من النقد حول دورها الحقيقي الذي يجب أن تلعبه وقد ساهمت كل من الحربين العالميتين الأولى و الثانية وما بينهما إلى تزايد رسوخ مفهوم الوظيفة الاجتماعية للجامعة(11).

3-التعليم العالي كقطاع ذو وظيفة تنموية: اهتم كثير من علماء الاجتماع والاقتصاد وحتى صانعو القرار بعد قيام الثورة الصناعية إلى ضرورة توظيف الموارد المتاحة في القطاع التربوي عموما وفي التعليم العالي خصوصا بهدف تحسين ظروف العيش واعتبرت العديد من الاتجاهات ومن بينها الوظيفية التعليم العالي جزء من المجتمع باعتباره بناء يتكون من عناصر مترابطة ومتكاملة ووظيفته الأساسية هي إنتاج الكفاءات البشرية لدعم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية(12)،حيث يتوقف تقدم المجتمع على كفاءة مخرجات التعليم العالي وفقا لنوعية الكفاءة لا لكميتها والرغبة التي تزرع فيهم من اجل دفع عملية الإنتاج حيث يؤكد **بورديو** على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع لخدمة قضايا التنمية الشاملة ودعم سوق العمل بالتخصصات المطلوبة وتحقيق الكفاية منها والنوعية المرغوبة(13) .

وتنامت وظائف التعليم العالي واعتبرت المعرفة التي تنقلها الجامعة أو تنتجها يجب أن تكون ذات مردود ايجابي ينتفع بها الفرد والمجتمع على حد سواء،حيث يقول دوركايم" **لا يرغب الناس بالمعرفة إلا بقدر ما تعلمهم التجربة انه لا يمكنهم الاستغناء عن هذه المعرفة و قد جاء هذا الوقت عندما بلغت الحياة الاجتماعية بإشكالها المختلفة درجة من التعقيد تجعل حسن سيرها غير ممكن من دون الاستعانة بالفكر المستنير بالعلم**"(**14**).

4-**الجامعة كبيئة تفاعلية** :وابتداء من منتصف القرن العشرين أصبحت الجامعة بيئة تفاعلية تساهم في التنمية الفردية والاجتماعية حيث انتسب لها الكثير من الطلبة المختلفون من حيث الأوضاع الاجتماعية وحتى الثقافية ومدفوعين بكثير من الطموح حول تحسين أوضاعهم في **جميع المجالات،**وتبنت الجامعة بدورها هذه الرغبات وراحت تدعمهم في ذلك بواسطة بحثها عن الموارد المادية والبشرية وابتكار نوع من البرامج والمناهج التعليمية والخطط التدريسية المناسبة لتنمية قدرات الطالب ومواهبه المهنية من اجل مساعدته على الانخراط في الحياة المهنية كما دعمت المجتمع بالأبحاث العلمية لتساهم بشكل أو بآخر في المسيرة التنموية، حيث لعبت التغيرات السريعة التي حدثت في العالم دورا كبيرا في



طريقة رسم الخطط التي تتماشى مع التقدم المحلي والعالمي ومن هنا يمكن الحديث عن تداخل الأهداف التربوية والاجتماعية للتعليم العالي عموما والتعليم الجامعي خصوصا(15).

لقد تطور دور التعليم العالي اليوم ولم يعد يقتصر على مجرد إعطاء للمعلومات وزيادتها ولكن أيضا يعمل على تنمية السلوكات والمهارات وتوجيه الاتجاهات والإدراك(16).

فقد تطور التساؤل حول ضرورة تفاعل التعليم العالي مع المحيط إلى التساؤل حول كيفية هذا التفاعل ونوعيته.

فقام العديد من علماء الاجتماع بدراسة التعليم العالي باعتباره بيئة تقوم على تفاعلات داخلية وخارجية وهذا موضوع بحث **التيار التفاعلي** الذي اعتبر الجامعة بيئة علمية تسيرها أهداف وتوقعات واتجاهات الإداريين والأساتذة والطلاب، وهي ما يعنى به التوجه البحثي يعرف **بالفردية المنهجية** كما يهتم التيار المعروف **بالاثنو منهجية** والذي تبناه العديد من الأوساط البحثية من اجل التعرف على العوامل والحيثيات غير الشكلية داخل المؤسسة والتي تعمل بشكل أو بآخر على تشغيل التعليم العالي من اجل تقديم الاستراتيجيات المناسبة لإدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة.

إن واقع التغيرات المتسارعة والطارئة حاليا على المفاهيم السياسية والاجتماعية في العالم بأسره تتطلب من الدول ومنها التنمية وضع خطط وبرامج عملية تتماشى مع هذا الواقع العالمي وتتفاعل معه حيث يسعى العالم اليوم إلى البحث عن الإجابات لحل الكثير من الإشكاليات المعاصرة التي تواجه التعليم العالي وقضاياه التي تتصل به وتتفاعل معه مباشرة كسوق العمل وتأثير كل منها على التنمية في هذه الدول لكنه من الضروري أن تنفرد كل دولة من الدول بإيجاد البدائل التي تنسجم مع أوضاعها الداخلية وتتعاون الدول فيما بينها من اجل الاستفادة من تجارب بعضها البعض والأخذ بما يتماشى وخصائص مجتمعاتها لتطوير أنظمتها(17).

إذن فالمقاربات المعاصرة التي تدور حول التعليم العالي ما هي إلا تطور لمختلف المفاهيم المتطورة عبر الزمن نتيجة لعدة تحولات وتغيرات مست مختلف المجالات سواء اقتصاديا أو سياسيا وحتى ثقافيا ، حيث يؤكد عالم الاجتماع **تالكوت بارسونز " إن عملية التوسع الشامل في مجال التعليم العالي في العصر الحديث لم يأتي من فراغ بقدر ما جاء نتيجة للعديد من مظاهر التغير الكبرى التي حدثت في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة** "(18).

حيث تطورت وظيفة الجامعة من مؤسسة تولي اهتماما كبيرا للمحافظة على المعرفة ونشرها ونقلها عبر الأجيال إلى الوظيفة الاجتماعية التي تخدم قضايا المجتمع والتنمية الشاملة فيه.

فأصبح مفهومي العلم والعمل مفهومين متلازمين بهدف تنمية الفرد في حد ذاته من جهة وتوظيف طاقاته ومهاراته المكتسبة في خدمة مجتمعه و قضياه.

ثانيا- التعليم العالي وخدمة المجتمع:أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة للتعليم العالي وهي العلاقة التي تربط مؤسسات التعليم العالي مع محيطها، ومن هذا المنطلق يتضح جلياً أن فعالية التعليم ووظيفته تزداد كلما زاد الوعي والإدراك



بضرورة الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والمجتمعية، والقضاء على الهوة المصطنعة بينهما **وهكذا يصبح للجامعة والبحث العلمي المكانة** البارزة في قيادة المجتمع وإخراجه من حالة التخلف والضيق إلى حالة التقدم(19).

فالتعليم العالي اليوم يسعى إلى إثبات وجوده في ظل مختلف التغيرات والتحديات المحلية والعالمية وهذا في ضوء العلاقة التي فرضت نفسها خاصة في هذا العصر الذي أطلق عليه عصر المعرفة وهي **العلاقة الجامعة بالمحيط ، فلم يعد** مفترض على الجامعة بناء أهدافها وصياغة خدماتها على ما تحدده لها السلطة السياسية بل المفترض أن تنجم من فهمها للواقع ومستجدات ومتطلبات المرحلة الزمنية والمجال المكاني الذي تتواجد فيه حيث تقوم بصياغة أهدافها من **ضوء العلاقة الموجودة** بين التعليم العالي والمجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة(20).

فقد أدرك العالم مؤخرا أن الجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير وتطوير المجتمع دون تطوير علاقتها مع البيئة الاجتماعية بكل عناصرها فالتعليم العالي يحمل العديد من الأبعاد الاجتماعية **والاقتصادية والنفسية و** الثقافية وغيرها والتي بإمكانها أن تقدم للفرد الكثير من المهارات وتمكنه من تطوير نفسه في العديد من المجالات والتخصصات التي تفيده وتفيد مجتمعه في آن واحد وتجعل منه رأس مال بشري يتكل عليه تنمويا(21).

وهكذا ينتج للتعليم العالي العديد من الأدوار التي يخدم بها المجتمع من جميع النواحي.**ونذكر من بينها**(22):

- إمداده بالأفراد الأكفاء المدربين في كل المجالات والاختصاصات المعرفية.
- تنمية الأفراد و المحافظة على الثقافة ، و العمل على تقدمها .
- مراعاة التطور التكنولوجي.
- القيام بإعداد قيادة **كفأة** للمجتمع في جميع القطاعات.
- ترجمة أفضل ما لدى الأمم الأخرى والأخذ بالتجارب الناجحة لديها وكذا الأفكار والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة من اجل كسب معارف جديدة تمكننا من تحسين مستوى الحياة في المجتمع التي هي جزء منه.
- **تقديم الاستشارات للهيئات والشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية وهذا لن يتم إلا إذا استوعبت الجامعة** حاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها وعملت على مجاراتها.
- إقامة مؤتمرات وندوات توعية للأساتذة والعاملين والناس من اجل نشر الوعي بين الناس وتقدم لهم بعض **الحلول لمشاكلهم المتعددة مع مرعاة** تبسيط المعارف التي تقدمها الجامعة على نحو يمكن للجماهير الناس استيعابها و **هذا بهدف جعل المجتمع يعي ما تقوم به الجامعة وما تقدمه ولا يبقوا بعيدين عن المعارف الأساسية والمعارف المعاصرة**(23).

كما أدت العديد من المبررات والأسباب والتغيرات المجتمعية المختلفة بالدول إلى تدعيم العلاقات بين الجامعة والمجتمع خاصة في هذا العصر وهذه الأسباب مختلفة ولكن متكاملة فيما بينها تكاملا وظيفيا وهذه المبررات هي(24):

المبررات الجغرافية: لابد على مؤسسات التعليم العالي حين صياغتها لرسالتها وأهدافها مراعاة البيئة الجغرافية الخاصة بالمجتمع الذي تتواجد فيه ، فمن الضروري أن تعمل هذه المؤسسات على تدعيم تنمية المجتمع المحلي حتى لا تكون



هذه المناطق معزولة جغرافيا وتساعد على قيام البنيات التحتية ووجود الطرق و المواصلات بالإضافة إلى اجتذاب السكان والعمل على ضمان استقرارهم.

المبررات الاقتصادية: حاجة الاقتصاد إلى قوى بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية مما يفرض على الجامعة توفير التعليم لمختلف الشرائح مع ضمان المساواة الاجتماعية وتأهيلهم مهنيا لتحسين وضعياتهم المهنية والاقتصادية وذلك من خلال الجمع بين التعليم النظري والتطبيقي مع تقديم برامج تعليمية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة به.

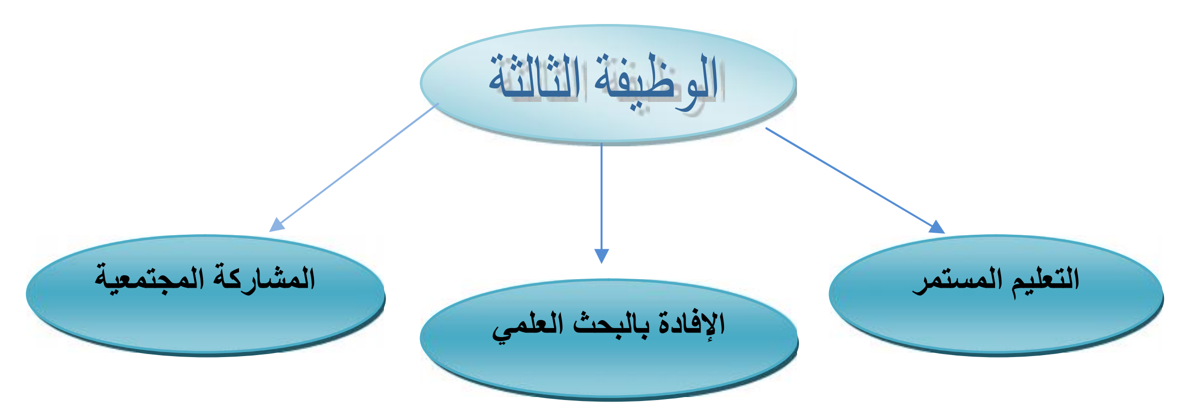
المبررات السياسية: حاجة المجتمعات والنظم السياسية إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي من اجل ضمان الاستقرار والأمن ونشر الوعي بين أفراد المجتمع ومختلف مؤسساته وشرائحه وطبقات الاجتماعية وطوائفه الدينية وامتصاص حدة الاضطرابات والصراعات وذلك عن طريق منح الطلبة تعليم يحمل في برامجه معاني المواطنة والسلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع، وإقامة المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية لنشر الأسس الحقيقة للحفاظ على الأمن المحلي والعالمي وأداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم كما تعمل هذه المؤسسات على لعب دور محوري في الحد من النزوح السكاني نتيجة للظروف السياسية الصعبة.

المبررات الاجتماعية والثقافية : نتيجة للغزو الثقافي وذوبان الثقافات بعضها في بعض ما أدى إلى محو الهويات الوطنية للعديد من المجتمعات خاصة منها النامية، بات على الجامعة مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية عن طريق تواصلها مع المجتمع وتنمية روح التضامن والتلاحم بين أفراده وبهذا تصبح مؤسسات التعليم العالي بمثابة قائدة للمجتمع والمحافظة على هويته الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات.

ثالثا– أبعاد الوظيفة الثالثة للتعليم العالي:

تعد الوظيفة الثالثة في كثير من الدول هي خدمة المجتمع، غير أنها، في الحقيقة، تتوسع في هذا المفهوم لتشمل ثلاثة أبعاد كما هي موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم(01): يوضح أبعاد الوظيفة الثالثة للتعليم العالي.





المصدر: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات،الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي،السعودية،2013،ص(12).

1- التعليم المستمر:

وهو عملية التعليم المنهجية التي تهدف إلى حسن المعارف والمهارات والكفاءات الشخصية والمدنية والاجتماعية ودمجها لخلق معارف ومهارات جديدة .كما يُعرف بالتعليم مدى الحياة،ويشمل جميع مراحل التعليم النظامي وغير النظامي للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وكسب فرص العمل والدخل والاستقرار عن طريق الوسائل الرسمية أو غير الرسمية ، وعادة ما تقاس الفوائد الاجتماعية للتعليم والتدريب من حيث" معدلات العائد " الذي يشكل مجموع المنافع الخاصة والعامة(25) .كما أن للتعليم المستمر عدد من الخصائص جعلت له أهمية قصوى تميزه وتعزز من مكانته في سبيل التعاطي مع ما تعيشه المجتمعات ، وهذه الخصائص تتمحور في خمسة أركان وهي(26):

- **الكلية أو الشمولية** :" **Totality** " وهذا يعني أنها تشمل جميع مراحل الإنسان من المهد إلى اللحد ، وجميع أنواع التعلم الرسمية وغير الرسمية.
- **التكامل** : "**Integration** " ويقصد به التكامل بين جميع مصادر المعرفة والتربية من البيت والمجتمع والمدرسة ومراكز التدريب وغيرها مما يشكل عملية التعلم والتربية.
- **المرونة** :" **Flexibility**" متماشية مع متغيرات العصر ومتطلباته في ما يعلم، وكيف يعلم؟ ولم يعلم؟، تؤمن بضرورة التغيير لوجوده أصلا.
- **الديمقراطية** :" **Democratization**" تؤكد على حق جميع الناس في التعلم بغض النظر عن الفروق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والعقلية، فهي تربية للجميع.
- **تحقيق الذات** : " **Self-fulfillment**" أي أن هذه التربية أو التعليم تسعى لأن يكون الفرد محققا لذاته ومطورا لها ليعيش عيشة متناسقة مع ما يفرضه المجتمع والعصر،تكيفه مع العوامل المحيط وتفتح المجال له للإبداع ، وكل ذلك ينعكس في النهاية على مجتمع متقدم متطور تبعا لتقدم وتطور أفراده.

2- الاستفادة من البحث العلمي في عملية التنمية:

بفعل الضغوطات والطلبات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة والمتزايدة يوما بعد يوم على التعليم العالي لابد من إدراك حقيقة العلاقة الجدلية بين الواقع الجامعي و الواقع المجتمعي(27).

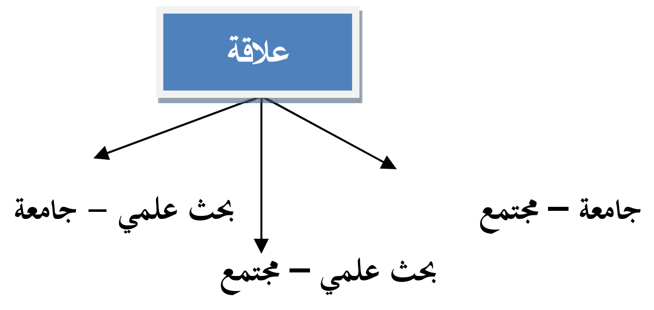
حيث تعتبر الوظيفة الأساسية للتعليم العالي هي القيام بالبحث العلمي وتكوين الإطارات والمساهمة في نشر المعرفة و الثقافة وإذا سلمنا بأن البحث العلمي هو العامل المحوري في تقدم المجتمعات بمختلف أشكالها باعتباره الأداة التي لها الحقائق العلمية التي تعتمد عليها في رسم المشروعات و المخططات التنموية ، فمن هذا المنظور يصبح البحث العلمي



هدفا في حد ذاته ولابد من تشجيعه وفي ذلك يلحظ اختلاف في الاهتمام به من مجتمع لأخر، فالمجتمعات المتقدمة قد أدركت مند زمن بعيد هذا الموقف وعملت على تقدمه ودفعه بكل الوسائل التشجيعية ، حيث يعتبر البحث العلمي عملية إبداعية وابتكاريه في المقام الأول تتناول شتى أنواع المعرفة ولا يمكن أن يستقيم وينمو ويحقق أهدافه دون توفير شروطه الأساسية المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي والتراكم المعرفي و المقومات المادية والمعنوية العالية(28).وهذا ما عمدت إليه الدول المتقدمة حتى أصبح البحث العلمي سلوك لدى الباحثين وتوجها ضروريا لدى المسؤول واعتراف المجتمع به ثم المطالبة به، وهكذا تحول البحث العلمي من مسألة جماعة إلى مجتمع ووعي اجتماعي بضرورته إن أراد التفوق والتغلب على المشاكل التي تفرزها الحياة اليومية جراء التغيرات السريعة التي أحدثت الثورة التكنولوجية والاتصالية.

وهكذا ترتسم الصورة المنطقية الآتية الخاصة بنموذج الجامعة والبحث العلمي الغربي.

***الشكل رقم (2): يبين نموذج الجامعة و البحث العلمي الغربي**



***المصدر : عبد الله إبراهيم: الجامعة و البحث العلمي في البلدان العربة، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية "الفكر العربي"، مرجع سبق ذكره ، ص:50.**

فالدول الغربية قد أنشأت العلاقة بين الجامعة والمجتمع وهذا بعد إدراكها للوظيفة الاجتماعية للجامعة في قضية قيادة المجتمع نحو الأفضل مما أدى بها إلى تشجيع البحث العلمي والتركيز عليه كوسيلة أساسية في عملية التنمية الشاملة(29).

ومن هنا جاءت العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع وهذا هو الأساس الذي تفتقر إليه الدول النامية فغياب العلاقة بين الجامعة والمجتمع وافتقادها لوظيفة الخدمة المجتمعية نتيجة العديد من الأسباب أهمها، قلة الإنفاق على البحث العلمي رغم وجود تفاوت بين الدول في قضية الاتفاق فإنها أقل من الحد الأدنى بينما تبدل دول العالم المتقدم في هذا المجال أموالا معتبرة لا تقارب أبدا ما تقدمه الدول النامية(30).

هذا الاهتمام الذي أولته الدول للبحث العلمي يعكس أهميته التنموية بالنسبة للمجتمع من خلال توفيره للمعرفة الرصينة واختزاله للوقت والتكلفة الضائعة وهذا من خلال عدة مراحل حسب الدكتور جمال حلاوة أهمها:



مرحلة التخطيط:حيث يعتمد على أسس علمية ناجحة، ودراسات وبحوث ميدانية ويبين الجدوى الفنية والاقتصادية من المشاريع المقترحة.

في مرحلة التنفيذ: الحلول المثلى والمنتجات الأفضل والتجهيزات يوفر ربح ووقت وتكلفة ويجنب الخسائر بعد تقد الشروط والمواصفات المطلوبة والتحقق من الأجهزة وتكييف التقنيات الحديثة.

في مرحلة الاستثمار: إذا تحققت مواصفات ودقة في التخطيط والتنفيذ وثم إذلال جميع العقبات وتمت المراقبة الصحيحة سيوفر كل ذلك أموالا طائلة مهدورة.

إن لتوجه القطاعات الاقتصادية والخدمتية نحو البحث العلمي الجامعي دورا هام وايجابي في تشجيعه وتطويره حيث تقدم له موضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم وتفتح له آفاق للبحث الواقعي المتطور إذ لا يمكن للباحث أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه،وهذا ما يساعد على تطوير الخطة التعليمية والتأهيلية للدراسات العليا عن طريق تجديد البرامج والمناهج التعليمية والبحثية وفق احتياجات الواقع خاصة إذا ما تم توظيف الإمكانات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح ،وفي المقابل تدعم مختلف قطاعات الدولة العامة والخاصة البحوث العلمية بالتمويل الملائم وتوفير المناخ العلمي والبحثي الذي يساعد على الإبداع(31).

لتجعل من التعليم العالي قطاع حي يساهم بفعالية في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،عن طريق مشاركة المجتمع بالمعارف والإبداعات والابتكارات الجديدة تساهم في تحسين الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق الاسواق...إلخ، فالابتكار يشجع على خلق فرص وظيفية لأبناء المجتمع، وتقوية النمو الاقتصادي ودعمه، وبصورة أشمل؛ الابتكار يشجع ويدعم تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ما يفرض على الدولة دعم الباحثين في الإجراءات التي تهدف إلى إعطاء قيمة لنتائج أبحاثهم خارج العمل الأكاديمي.

وهذا ما سعت إليه العديد من الدول الصناعية عن طريق القيام بمبادرات تقوم على إنشاء حاضنات للتقنية تسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات في سعيها للابتكار التقني ونجحت في تحجيم هذه المشكلات أو إزالتها.

ومن المشاريع التقنية الدولية :مدن التقنية،وحدائق البحوث، ومراكز التميز، والتجمعات الصناعية المعتمدة على التقنيات الرفيعة،وممرات التقنية، والحاضنات التقنية، وتقوم هذه الحاضنات بتقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم وتقديم دراسات الجدوى لهم والتسويق وقياس الجودة،وتقوم أيضا هذه الحاضنات بفتح قنوات اتصال بين مشروعات الحاضنة ومراكز الأبحاث في الجامعات لمعرفة متطلبات السوق العالمي لأحدث المخترعات والتقنيات.

ويوجد في فرنسا 30 حاضنة علمية تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث التي تشجع على إنشاء الشركات التي تقوم على الابتكار من خال نتائج البحث العام .أو من خلال براءات اختراع .وخلال عشر سنوات، أنشأت 1500شركة، 90% منها قائمة إلى حد الآن(32).



3–المشاركة المجتمعية:

توجه الجامعات نحو التواصل مع المجتمع كدليل على الدور المؤثر لها وأنها لا تعمل بمعزل عن أفراد المجتمع، بل تسعى للانخراط بين فئاته وشرائحه المختلفة من خلال المشاركات الاجتماعية والبحوث التي لها الاثر المباشر على المجتمع،كما أصبحت وظيفة الجامعة في المشاركة المجتمعية ليس الانتظار لطلب الخدمة، بل يتعين عليها المبادة الذاتية لتقديم هذه الخدمة بكل جودة وكفاءة(33).

أجمع الخبراء على ستة عشر مؤشراً لهذا البعد الثالث للوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي،وهي موضحة في الجدول الآتي :

الجدول رقم(02):يبين مؤشرات المشاركة المجتمعية.

المشاركة المجتمعية
1- المشاركة الاجتماعية متضمنة في رسالة المؤسسة التعليمية.
2- المشاركة الاجتماعية متضمنة في السياسة العامة للمؤسسة التعليمية أو إستراتيجيتها.
3- وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للمشاركة الاجتماعية.
4- تخصيص جزء من الميزانية للمشاركة الاجتماعية.
5-عدد الأكاديميين المنخرطين في مجالس استشارية تطوعية.
6-عدد الفعاليات المتاحة للمجتمع /للعامة.
7-عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع.
8- عدد الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم الخدمات والمرافق للمجتمع وتكلفتهم.
9-عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون إلى مرافق المؤسسة التعليمية أو يستخدموها.
10- عدد المشاريع المتعلقة بالتواصل التعليمي.
11- عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي.
12- النسبة من ميزانية المؤسسة التعليمية المخصصة للتواصل التعليمي.
13- عدد أفراد المجتمع المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي.
14- عدد الأنشطة التي تستهدف تحديداً الفئات المحرومة من الطلاب والمجتمع.
15- عدد ممثلي المجتمع في مجالس المؤسسة التعليمية أو لجانها.
16- قيمة المنح والتبرعات والعقود المتأتية من الشراكات

كما يواجه التعليم العالي اليوم العديد من الصعوبات المتنوعة والمتسارعة التي يجب عليها مراعاتها في عملية صياغتها لأهدافها وتحديد أدوارها في خدمة المجتمع ومن بين أهم التغيرات ما يلي(34):



- التغير السريع والانفجار المعرفي.
- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص الدقيق في المهن.
- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.

كما يضاف إلى هذه المتغيرات تغيرات أخرى لا تقل أهمية منها.

- التطور المتسارع في الدراسات التربوية والنفسية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية.
- تعدد وتطور وسائل المواصلات والقنوات الفضائية .
- زيادة الطلب على مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة بديلة ومتجددة.
- التلوث البيئي الذي بدا يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض.
- ظهور أمراض معاصرة تتطلب توعية صحية وأساليب وتقنيات جديدة لمواجهتها.

خاتمة:

ومن هنا أصبحت مهمة التعليم العالي عموما والتعليم الجامعي خصوصا نشر نوعين من المعرفة و تثبيتهما وهما المعرفة من اجل المعرفة كقيمة وضرورة لا يمكن التخلي عنها،والمعرفة للعلم كوسيلة لدعم الطالب في مستقبله العملي. ويكمن دور الجامعة في هذا المجال في كيفية خلق التوازن داخل برامجها ومناهجها والطرائق التدريسية من اجل دعم الطالب ببعض المعارف والمهارات لتكسبه الكفاءة المهنية مستقبلا بالإضافة إلى بعض المسائل كتحسيسهم بمسائل ثقافية اجتماعية وبيئية تربطهم بمحيطهم وأن تعزز القيم الأخلاقية والوعي المدني والرغبة النشطة في المشاركة.

فالجامعة يجب أن تكون ذات هدف واضح ومهام محددة تسعى بواسطته إلى دعم المجتمع عن طريق عدة أنشطة من بينها تأمين الفرص الدراسية في ظل العدالة الاجتماعية وتقديم فرص تعليمية نوعية تقودهم للتخرج والانخراط الاجتماعي عن طريق تزويدهم بالمعرفة المتخصصة في ظل التقدم التكنولوجي العالمي وكذا التنسيق مع سوق العمل عن طريق الانفتاح على نموذج التعليم المستمر وإقامة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

هوامش المادة العلمية[i] :

1- رفيق زراولة : **تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية** ، دراسة حالة جامعة قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة في تسير المؤسسات، ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2004-2005.ص 109.

2- باسل فلتشر،**الجامعات في العالم المعاصر**،ترجمة الدكتور موفق الحمداني،بغداد،1972،ص.

3- حفيظ بو طالب جوطي،**جامعة المستقبل**،ط1،دار توبقال للنشر ،المغرب،2012،ص.

4- رفيق زراولة ، المرجع السابق،ص 113.

5- علي عبد ربه ، حسين إسماعيل ، **تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2007،ص ص: 114-115.

6- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، **التعليم العالي وسوق العمل في لبنان**، دراسة تتبعية للخرجين ، الهيئة اللبنانية للعلوم التروية، بيروت،2003،ص34.



7- فضيل دليو والهاشمي لوكيا و ميلود سفاري ،**إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية** ،منشورات جامعة منتوري ،قسنطينة،2001 ، ص90.

8- احمد الخطيب ،**البحث العلمي والتعليم العالي** ، دار الميسرة لنشر و التوزيع ،عمان ،2003.ص 149.

9- مليحان معيض الثبيتي، **الجامعة نشأتها، مفهومها ، وظائفها** ، دراسة وصفية تحليلية ، المجلد الرابع عشر،العدد 54،مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت،2000، ص224.

10- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي،**المرجع السابق**،ص ص(19-20).

11- مليحان معيض الثبيتي، **المرجع السابق** ،ص 224.

12- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، **المرجع السابق** ، ص21.

13- رمزي احمد عبد الحي، **التعليم العالي و التنمية**،دار الوفاء لدنيا الطباعة،الإسكندرية،2006، ص90.

14- الهلالي الشربيني الهلالي، **التعليم العالي الجامعي في العالم العربي في القرن 21**، دار الجامعة الجديدة ،المنصورة،2007،ص17.

15- المرجع نفسه، ص18 .

16- فريد النجار،**إدارة الجامعة بالجودة الشاملة** ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة، 1999-2000، ص58.

17- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي ،**المرجع السابق** ،ص ص22-23.

18- رمزي احمد عبد الحي ،**المرجع السابق** ، ص 74.

19- انتصار محسن محمد الصلوي ،**آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن دراسة سوسيولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني تعز نموذجاً** ،قراءة في مفهوم التنمية البشرية على الموقع: http://www.tanmia.ma/article-imprim...._article=18446

20- العياشي عنصر،**الجامعة وتحديات المحيط،"الجامعة اليوم"**،مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،1998،ص12.

21- ساجد شرقي ،**دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع**،ع10،مركز الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة،2008،ص172.

22- احمد العلي الصباب ،**دور الجامعة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، جامعة الملك عبد العزيز1976.دص.

23- عبد الكريم دكار، **الدين والتحدي كمسلمون والمواجهة حول التربية والتعليم**، ط3،دار العلم،سوريا،ص246.

24- اميرة محمد علي احمد حسن،**نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**،ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية ،جامعة البحرين،دس.ص ص(10-11).

25- عبد العظيم أحمد عبد العظيم،**التعليم المستمر والتنمية والمستدامة في الاتحاد الأوربي**،المؤتمر الدولي الأول لعمداء الدراسات العليا والبحث العلمي،غزة فلسطين،24-2013/01/26.

26- أبو العينين ، خليل مصطفى و وبحيى ، محمد عبد الرزاق وبركات ، محمد يونس، **الأصول الفلسفية للتربية (قراءات** ودراسات) ،دار الفكر، عمان،2113.

27- بوبكر بوخرسة ، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر او رحلة البحث عن النموذج** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية " التواصل " ع 6 ، جامعة باجي مختار ،عنابة ، جوان 2000، ص299 .

28- زكي حنوش، **الجوامع المشتركة لإشكاليات إدارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجامعات العربية** ، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية "الفكر العربي" ،**حول التعليم العالي و البحث العلمي و تنشئة العقل العربي** ع1999،27،ص 68.

29- عبد إبراهيم، **الجامعة و البحث العلمي في البلدان العربية**، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية "الفكر العربي"،الفكر العربي ،ع27 ، 1999، ص50.

30- بوبكر بوخرسة " ،المرجع السابق ، ص ص 288-289.

31- جمال حلاوة: **دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة** ، دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، مجلة اماراباك،الأكاديمية الأمركية العربية للعلوم و التكنولوجيا ،م2،ع4،2011،ص ص25-26.

32- وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات،**الوظيفة الثالثة للجامعات**، وزارة التعليم العالي،السعودية،2013،ص ص18-19.

33- المرجع نفسه،ص22

34- أوراق المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، **تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي** ،برعاية المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم أبو ظبي 7-8 ديسمبر2011.ص103.